الأمم المتحدة

A/65/PV.7

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون
الجلسة العامة **٧**
الأربعاء ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الساعة ٩/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جوزيف ديس ..... (سويسرا)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٠.

الاجتماع العام الرفيع المستوى بوصفه إسهاما في السنة الدولية للتنوع البيولوجي ٢٠١٠

البند ٢٠ من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

(و) اتفاقية التنوع البيولوجي

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعلن افتتاح الاجتماع العام الرفيع المستوى ليوم واحد بوصفه مساهمة في السنة الدولية للتنوع البيولوجي ٢٠١٠، الذي يعقد وفقا للقرار ٦٤/٢٠٣ الصادر في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ والمقررين ٦٤/٥٥٥ الصادر في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠ و ٦٤/٥٦٧ الصادر في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

إن التنوع البيولوجي يقع في صميم الحياة. وبإعلان الجمعية العامة ٢٠١٠ السنة الدولية للتنوع البيولوجي تكون قد أطلقت نداء للاحتفال بالحياة على الأرض وبقيمة التنوع البيولوجي. إن السنة الدولية للتنوع البيولوجي دعوة إلى اتخاذ إجراءات هذه السنة وأيضا في السنوات القادمة، بغية حماية التنوع البيولوجي للحياة على الأرض. وأنا مسرور جدا بأننا نعقد في بداية الدورة الخامسة والستين اجتماعا للجمعية العامة بوصفه إسهاما في السنة الدولية للتنوع البيولوجي، وأرحب بكم جميعا بكل إخلاص.

لقد كان التنوع البيولوجي طوال الوقت ضروريا للوجود البشري، ولكن من الصعب في معظم الأحيان إدراك أهميته، بخاصة الأخطار التي ينطوي عليها فقدانه. ومع ذلك نتغذى من النباتات والحيوانات، والتلقيح تنقل الحشرات، وهي حلقة ضرورية في السلسلة الغذائية. وتصبح مياه الأمطار مياها للشرب بفضل عملية للترشيح عن طريق الأرض. والأوكسيجين الذي نستنشقه نتاج عملية التمثيل الضوئي للطحالب والنباتات الخضراء.

أما اليوم، فإن التنوع البيولوجي في انحدار في كل أنحاء العالم وأنشطة الإنسان مسؤولة إلى حد بعيد عن ذلك. وتغير المناخ يزيد المشكلة سوءا. وفضلا عن ذلك فإن تدهور خدمات حيوية كثيرة مقدمة من النظم الإيكولوجية يعرض

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

للخطر التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الواقع، على الرغم من تعرضنا جميعا للتهديد المتمثل في الهبوط في التنوع البيئي، ستكون النتائج أكثر إرهاقا للناس الأشد فقرا بيننا. وتقع مناطق كثيرة غنية بالتنوع البيولوجي في البلدان النامية، التي يعتمد سكانها على نحو خاص على الزراعة وصيد الأسماك والحراجة لبقائهم.

ومما يبعث على التشجيع أن المجتمع الدولي يحشد موارده للتصدي لهذا التهديد. إن القيام في ٢٠٠٢ باعتماد الغاية المتعلقة بالتنوع البيئي في ٢٠١٠ كان معلما هاما. تلك الغاية، التي أُدرجت أيضا في الهدف المتعلق بالبيئة من الأهداف الإنمائية للألفية، لم تحقق ولكن دول كثيرة استلهمتها لاتخاذ تدابير محددة لحماية التنوع البيئي. وفضلا عن ذلك، ترمي مبادرات كثيرة إلى التوفيق على نحو أفضل بين التنوع البيئي والاقتصاد وتقييم القيمة الاقتصادية للخدمات التي تقدمها النظم الإيكولوجية.

وتحقيق وعي أفضل بتكلفة فقدان التنوع البيئي ضروري إذا أريد لإجراءاتنا لحماية التنوع البيئي أن تكون أكثر فعالية. ومن الضروري أن تفهم الشركات منافع التنوع البيئي حتى تتحرك صوب أساليب إنتاج أكثر مراعاة للبيئة وصوب اقتصاد أخضر. ونحن بحاجة إلى مواصلة جهودنا.

وفي الآونة الأخيرة، في حزيران/يونيه الماضي في بوسان بجمهورية كوريا، قرر المجتمع الدولي إنشاء المنبر الحكومي الدولي للتعاون السياساتي والعلمي في مجال التنوع البيولوجي يرمي إلى ردم الفجوة بين المعرفة العلمية بشأن تدهور البيئة الطبيعية وإجراءات الحكومات. وكان ذلك إنجازا كبيرا صوب تنظيم استجابة متعددة الأطراف وثابتة وفعالة لفقدان التنوع البيولوجي. وفي الشهر القادم سيعقد في ماغويا باليابان الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي. وستُعتمد هناك خطة استراتيجية جديدة للاتفاقية. وآمل أن توفر مناقشاتنا اليوم خلال هذا الاجتماع الرفيع المستوى إسهاما مفيدا في المفاوضات التي ستُجرى في ناغويا بغية كفالة أن تكون هذه الخطة الجديدة شاملة وطموحة وقابلة للتنفيذ.

إن المحافظة على التنوع البيولوجي لا تنفصل عن مكافحة الفقر وتحسين الصحة وازدهار وأمن الأجيال الحالية والمستقبلة وأيضا عن مكافحة تغير المناخ. والمحافظة على التنوع البيولوجي ليست ترفا؛ إنها واجب.

أعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام، بان كي – مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشيد بالجمعية العامة لعقدها هذا الاجتماع الرفيع المستوى. فالحفاظ على الأنواع في الكوكب وموائله، والسلع والخدمات التي تقدمها أساسية للتنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية. وهذه السنة ليست السنة الدولية للتنوع البيولوجي فحسب، بل إنها أيضا التاريخ المحدد الذي تعهد به المجتمع الدولي بخفض معدل فقدان التنوع البيولوجي إلى حد كبير. ولن يتم الوفاء بغاية عام ٢٠١٠. وفي الواقع، وكما تؤكد ذلك الطبعة الثالثة من الدراسة الاستشرافية للتنوع البيولوجي، التي صدرت عن اتفاقية التنوع البيولوجي، يتسارع تدهور التنوع البيولوجي على الصعيد العالمي. ويؤكد لنا العلم بأن أفعالنا قد زادت حالات الانقراض ١ ٠٠٠ مرة عن معدل خلفيتها الطبيعي.

والسبب بسيط: هو الأنشطة البشرية، أنشطتكم وأنشطتي وأنشطة كل فرد منا. وتتضمن الأسباب الرئيسية إزالة الغابات، والتغييرات في الموئل وتدهور التربة. ويؤدي تزايد تأثير تغير المناخ إلى تفاقم المشكلة.

وكما هو الحال في معظم حالات الطوارئ، أكثر المتضررين هم الفقراء. لقد سمعنا جميعا عن شبكة الحياة. وطريقتنا في العيش تهددنا بالوقوع في شبكة الموت. فهناك

العديد من البشر الذين لم يدركوا بعد آثار هذا الدمار. فهم لا يفهمون سبب حاجتنا إلى الحفاظ على ضفدع مجهول هنا أو بومة مهددة بالانقراض هناك. ولا يزال الكثيرون يعتقدون أن الأرض أرضنا نستخدمها كيفما نشاء.

وهذا النقاش ينم عن جهل يرثى له بأهمية النظم الإيكولوجية بالنسبة لرفاهنا كأنواع، ولتنظيم المناخ، ولإمدادات المياه وللأمن الغذائي. وفي هذه السنة الدولية، نحن بحاجة إلى أن نظهر الفوائد الملموسة للاستثمار في التنوع البيولوجي. وخدمات النظام الإيكولوجي ترتبط ارتباطا مباشرا بمحور القضية. إنها رأسمالنا الطبيعي. ونحن بحاجة إلى أن نبين أن حماية النظم الإيكولوجية يمكن أن تساعدنا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وفي بناء القدرة على مواجهة تغير المناخ.

وما خدمات النظام الإيكولوجي، في جميع أنحاء العالم، إلاّ معونة كبيرة من الطبيعة ينتقص من قيمتها. وعندما نفقد هذه الخدمات من خلال سوء الإدارة، ستفشل المحاصيل وتنقص الفوائد ويصبح الناس أكثر فقرا وتعاني الاقتصادات. فلنفكر في التكلفة البشرية لإزالة الغابات في بلدان مثل هايتي وإثيوبيا أو المنطقة شبه الصحراوية في هذا البلد في الثلاثينات.

وكانت الأزمة المالية في العام الماضي صيحة إيقاظ للحكومات بشأن الأخطار التي ينطوي عليها عدم مراقبة وتنظيم العلاقات المعقدة التي تؤثر علينا جميعا. ولا تختلف عن ذلك أزمة التنوع البيولوجي. إننا نقوم بإفلاس اقتصادنا الطبيعي. ونحن بحاجة إلى اتخاذ حزمة من التدابير للإنقاذ قبل فوات الأوان.

وفي الشهر القادم، سيلتقي ١٩٣ طرفا في اتفاقية التنوع البيولوجي في ناغويا، باليابان. وستقوم هذه الأطراف باعتماد خطة استراتيجية جديدة بشأن التنوع البيولوجي ورؤية للتنوع البيولوجي في عام ٢٠٥٠. وهذا الإطار الدولي الشامل للتنوع البيولوجي هو ثمرة عملية شاملة وجامعة على امتداد عامين. وتدعو إلى وضع غايات وطنية ملموسة أمام مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠١٢، وإشتراك جميع أصحاب المصلحة وإدراج اعتبارات التنوع البيولوجي في جميع قطاعات مجتمعنا. ويشمل ذلك طرق التنفيذ، وكذلك آليات الرصد والتقييم. وسيعالج المسائل الهامة مثل الوصول إلى الموارد الجينية والتوزيع المنصف للفوائد المشتقة منها.

إنها خطة محكمة على الورق، لكنها ستحتاج إلى إبداء القيادة لتنفيذها، ليس من قبل وزراء التنمية فحسب، بل ايضا من وزراء المالية والتخطيط، والإنتاج الاقتصادي ووزراء النقل، ووزراء الصحة والرفاه الاجتماعي. وفضلا عن ذلك، يجب أن نتوقف عن التفكير في أن الحماية البيئية مكلفة. إنه استثمار يسير جنبا إلى جنب مع الاستثمارات الأخرى التي يتعين على رؤساء الدول والحكومات أن يقوموا بها لتعزيز النمو الاقتصادي والرفاه البشري في بلدانهم. ويمكن للحفاظ على هياكلنا الأساسية الطبيعية لاستعادتها أن توفر مكاسب اقتصادية تقدر بترليونات الدولارات كل عام. والسماح لها بالتدهور يشبه إلقاء الأموال من النافذة.

وأود أن أهيب بكل الرؤساء الحاضرين اليوم أن يتعهدوا بالحد من فقدان التنوع البيولوجي. وسيكون ذلك تركتهم وهديتهم للأجيال القادمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد عبدالله الصائدي، الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

السيد الصائدي (اليمن) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف وامتياز لي أن أخاطب الجمعية العامة بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

هذه هي المرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة التي تناقش فيها مسألة التنوع البيولوجي على مستوى رؤساء الدول والحكومات. ولا يتيح لنا اجتماعنا اليوم فرصة فريدة لإبراز التحديات التي نواجهها فحسب، بل أيضا الفرصة التي تتيحها إدارة موارد التنوع البيولوجي، خاصة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر وتحسين سبل عيش الملايين من البشر. فالتنوع البيولوجي عنصر أساسي للتنمية.

وبوصف التنوع البيولوجي ثروة الفقراء الطبيعية، فهو مسألة حيوية بالنسبة للبلدان النامية. فأفقر الفقراء والشرائح الضعيفة في البلدان النامية تعتمد على التنوع البيولوجي من أجل مجموعة من الخدمات – من الصحة والتغذية إلى شبكة الأمان عندما يواجهون تغير المناخ والكوارث الطبيعية – وحتى من أجل سبل معيشتهم. وفي الوقت نفسه، البلدان النامية هي كنز التنوع البيولوجي وموطن بعض أندر المخلوقات الفريدة التي بدورها تمسك بالموارد الجينية القيّمة. واليوم، تختفي الأنواع أكثر بـ ١ ٠٠٠ مرة من معدل انقراضها الطبيعي، مما يقوض قدرة الطبيعة على تقديم الخدمات الجليلة التي نعتمد عليها إلى حد كبير.

إن فقراء العالم هم الذين سيعانون الأمرّين إذا لم نوقف فقدان مواردنا البيولوجية، نظرا إلى أن الفقراء يعتمدون على نحو غير متناسب على التنوع البيولوجي لكسب عيشهم يوميا. إن استمرار فقدان التنوع البيولوجي، بطرق منها الاستخدام غير المستدام، يهدد بتزايد الفقر وبتقويض أسس التنمية. ولم يعد بوسعنا اعتبار التنوع البيولوجي مسألة منفصلة عن الجهود الرامية للتصدي للفقر وتحسين صحة الأجيال الحالية والمستقبلية وثروتها وأمنها. ولا يمكن أن يحدث ذلك إلا إذا أعطينا للتنوع البيولوجي الأولوية التي يستحقها في نهاية المطاف.

والآن أكثر من أي وقت مضى تدعو مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى التنفيذ المستعجل للأهداف الثلاثة لاتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي بطريقة الدعم المتبادل. إن حفظ التنوع البيولوجي لا يمكنه أن يحقق فعلا بدون الاستخدام المستدام والتشاطر المنصف والمتكافئ للمنافع الناشئة عن الموارد الجينية. إن جميع الأركان الثلاثة للاتفاقية مهمة بالنسبة لتنمية البلدان النامية، وتوفر أيضا أدوات هامة في مكافحتنا للفقر. وتحقيقا لهذا الهدف، يجب أن يوضع إطار دولي فعال لكفالة التنفيذ المعزز للأهداف الثلاثة للصك المتعدد الأطراف الرئيسي بشأن هذه المسألة، أي اتفاقية التنوع البيولوجي. وهذه الأهداف هي المحافظة على استخدامها المنافع الناشئة عن استخدام التنوع البيولوجي واستخدامها وتقاسمها على نحو مستدام ومنصف ومتكافئ.

ويجب علينا أن نعزز الشراكات العالمية والالتزام الدولي بكفالة أن تتلقى الجهات المالكة لموارد التنوع البيولوجي والمعرفة التقليدية المقترنة بها، وهي في المقام الأول البلدان النامية، المنافع الناشئة عن استخدام تلك الموارد. وفضلا عن ذلك، لن تحقق البلدان النامية الأهداف الانمائية للألفية بدون القيام، مع البلدان المتقدمة النمو، بالتصدي للتهديد الدولي للتنوع البيولوجي، لا سيما سوء استخدام الموارد الجينية والقرصنة البيولوجية.

وتحقيقا لهذا الهدف، فإن لاعتماد البروتوكول المتعلق بالحصول على المنافع وتقاسمها في الاجتماع التالي لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي سيُعقد في الشهر القادم في ناغويا باليابان، أهمية استراتيجية. وسيكون اعتماد البروتوكول مفتاحا لنجاح الخطة الاستراتيجية الجديدة

للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ التي ستعتمد في ناغويا. هذه الرؤية الجديدة للتنوع البيولوجي لسنة ٢٠٥٠ والغاية المتعلقة بالتنوع البيولوجي لسنة ٢٠٢٠ تتطلبان التعبئة المستعجلة للموارد المالية الجديدة والإضافية.

إن نجاح مؤتمر قمة ايتشي ناغويا سيكون الهدية المثلى لاحتفال هذا العام بالسنة الدولية للتنوع البيولوجي وفأل طيب بنجاح عقد الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي. بيد أن تحديات الاستخدام المستمر للتنوع البيولوجي، التي يزيد تغير المناخ من تعقدها، تتطلب المشاركة الكاملة من قِبل جميع أصحاب المصلحة، وأيضا المشاركة النشطة من قِبل جميع الحكومات بدون استثناء. وتود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تكرر دعوتها للبلد الوحيد الذي لم ينضم بعد إلى اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. وفي الواقع أن مشاركة جميع الدول في الاتفاقية المعنية بالحياة على الأرض فكرة حان وقتها فعلا.

إن المؤتمر العاشر للدول الأطراف سيعقد اتفاقية التنوع البيولوجي في ناغويا في تشرين الأول/أكتوبر. وتغتنم مجموعة الـ ٧٧ والصين هذه الفرصة للتأكيد على الحاجة إلى التعبئة الواسعة والإرادة السياسية حتى يكون في إمكاننا اعتماد البروتوكول المتعلق بالحصول على المنافع وتقاسمها وكفالة إمكانية تحقيق أهداف ما بعد سنة ٢٠١٠ عن طريق توفير موارد مالية جديدة وإضافية وكافية ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية.

وفي مؤتمر ناغوي يتوقع أن تعزز الأطراف تنفيذ الاتفاقية. ونجاح التزامنا المستمر بقضية التنوع البيولوجي سيتوقف على كفالة نتائج متوازنة وفعالة في ناغويا ستوفر أدوات التصدي للتحديات التي تواجه التنوع البيولوجي. وفي هذا الصدد، فإن الاتفاق في مجالين واسعين – الاختتام الناجح للمفاوضات بشأن البروتوكول بشأن الحصول على المنافع وتقاسمها، والاختتام الناجح لمناقشة الخطة الاستراتيجية للاتفاقية لفترة ما بعد سنة ٢٠١٠ واستراتيجية لتعبئة الموارد – أساسي لتحقيق التنفيذ الناجح للاتفاقية. إن مستوى الطموح في تحديد الأهداف للحد من فقدان التنوع البيولوجي في هذه الخطة ينبغي أن تضاهيه أهداف متساوية لوسائل تنفيذ تلك الالتزامات.

إن مجموعة الـ ٧٧ والصين ملتزمة بوضع اللمسات الأخيرة على مشروع خطة العمل المتعددة السنوات للتعاون بين بلدان الجنوب بشأن التنوع البيولوجي للتنمية، كما صدر تكليف بذلك من المؤتمر التاسع للدول الأطراف، وتدعو جميع الأطراف إلى إبداء الالتزام باعتماده وتأييده في الاجتماع العاشر للأطراف في الاتفاقية. وفي هذا السياق، نرحب بالدعوة إلى عقد منتدى التعاون الأول بين بلدان الجنوب بشأن التنوع البيولوجي للتنمية، الذي سيُعقد في ناغويا باليابان في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ونعرب أيضا عن تقديرنا لأمانة المؤتمر على إنشاء شراكة استراتيجية مع مجموعة الـ ٧٧ والصين، وعلى دعمها في وضع خطة عمل متعددة السنوات تشكل فرصة فريدة لتعزيز التضامن والتماسك العالمي للمجموعة دعما للاستراتيجية الجديدة للتنوع الإيديولوجي.

ومن اللازم، أكثر من أي وقت مضى، إنشاء تحالف عالمي لحماية الحياة على الأرض. وهذا الحدث الفريد يتيح لنا فرصة فريدة بوصفنا قادة العالم لنكون قدوة من أجل الحياة على الأرض. ومجموعة الـ ٧٧ والصين ملتزمة التزاما كاملا بأداء دورها، وهي تدعو شركاءها، وأيضا منظومة الأمم المتحدة، إلى دعم الاستراتيجية الجديدة للتنوع البيولوجي خلال العقد القادم لكفالة استمرار استفادة أطفالنا من الخدمات الحيوية التي يوفرها كوكبنا.

وأخيرا، تتطلع مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى النتائج الناجحة لاجتماع ناغويا، وتعيد التأكيد على أن الخطة الاستراتيجية لفترة ما بعد ٢٠١٠، اقترانا بوضع لتعبئة الموارد ونظام دولي جديد بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم المنصف والمتكافئ لمنافع استخدامها، مكونات لا تقبل التجزئة لإطار محسن للسياسة العالمية لسياسة التنوع البيولوجي التي تحافظ على التنوع البيولوجي وتستخدم مكوناتها على نحو مستدام وتكفل التقاسم المتكافئ لاستخدام الموارد الجينية لكوكبنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة إيزابيلا تيكسيرا، وزيرة البيئة في البرازيل.

السيدة تيكسيرا (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): في ٢٠٠٦، استضافت البرازيل المؤتمر الثامن للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي. بالنسبة إلينا، كان لتلك المبادرة دلالة سياسية ورمزية نظرا للمسؤولية الكبيرة التي تتحملها البرازيل حيال التنوع البيولوجي. وتعي البرازيل، بوصفها بلدا ذا تنوع بيولوجي شديد، القيمة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي والاهتمام والإلحاح اللذين ينبغي أن نوليهما له. ويفهم معظم العلماء والسياسيين ورجال الأعمال والمجتمع المدني دور التنوع البيولوجي بوصفه أساس الاستدامة. ولم يوجد غرض آخر لاتخاذ الجمعية العامة القرار ٦٣/٢٠٣، الذي يعلن ٢٠١٠ السنة الدولية للتنوع البيولوجي، ولا يوجد سبب آخر لاجتماعنا هنا اليوم.

ولا ريب في أن هذا هو الوقت لتحويل أقوالنا ومناقشاتنا السياسية إلى أفعال. ينبغي لنا أن نمهد السبيل لنشوء مجتمع أكثر استدامة، نظرا إلى أن الصورة التي أمامنا في الوقت الحاضر مقلقة تماما. لم نتمكن من الحد من معدل أو سرعة فقدان التنوع البيولوجي، كما دعت إليه خطة جوهانسبرغ للتنفيذ. ولم تكن هناك أي مؤشرات مهمة بشأن الحد من فقدان التنوع البيولوجي فحسب، ولكن لمؤشرات توضح تنامي تدهور التنوع البيولوجي على النطاق العالمي.

وكانت إحدى الرسائل الرئيسية لتقييم الألفية للنظم الإيكولوجية أن استفادت قطاعات اقتصادية معينة، خلال القرن الماضي، من تحويل النظم الإيكولوجية الطبيعية واستغلال التنوع البيولوجي. ولكن هذه المكاسب قد حُققت بتزايد فقدان التنوع البيولوجي، وتدهور خدمات النظام الإيكولوجي وتزايد الفقر وانتشاره. نحن بحاجة إلى استجابات قوية وحازمة وإرادة سياسية لتغيير هذا السيناريو، بخاصة في الاستعداد لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠١٢. إن الحفظ والاستخدام المستدام للموارد البيولوجية ليسا ضروريين لكفالة استمرار المنافع للمجتمعات المحلية والأصلية فقط ولكنهما ضروريان أيضا لإيجاد فرص للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر بالنسبة إلى الجميع.

وتقوم البرازيل بواجبها. فهي وفقا للنشرة الأخيرة من ”الدراسة الاستشرافية للتنوع البيولوجي في العالم“، أحد البلدان القليلة التي أسهمت في توضيح هذه الصورة. وحققت البرازيل بقيادة الرئيس لولا نتائج كبيرة. لقد أوجدنا أكبر عدد من المناطق المحمية الجديدة في السنوات القليلة الماضية، ونجحنا في الحد من المعدلات الدنيا التي لا سابقة لها في إزالة الغابات في منطقة الأمازون. ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به.

وأود أن أُسلط الضوء على النتائج الهامة التي توصلنا إليها في كوريا الجنوبية من أجل إنشاء المنهاج الحكومي الدولي للتعاون السياساتي والعلمي في مجال التنوع البيولوجي. بإقامة روابط وافية بالغرض بين العلوم ووضع السياسات وبناء القدرات عن طريق توفير معلومات موثوقة وذات صلة عن الخدمات المتعلقة بالنظام الإيكولوجي للتنوع

البيولوجي وسيحسن المنهاج فهمنا للحاجة إلى العمل الفوري لمكافحة فقدان التنوع البيولوجي، وأيضا نتائج التقاعس عن العمل.

وسيتوقف النجاح الدائم لجهودنا على القرارات التي ستتخذ في الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في ناغويا. ونحن نتفاوض على بروتوكول بشأن الحصول على المنافع وتقاسمها، سيكون ضروريا للتغلب على العجز في تنفيذ الاتفاقية ومكافحة القرصنة البيولوجية. وناقشنا وضع خطة استراتيجية جديدة لفترة ما بعد ٢٠١٠ واستراتيجية جديدة لحشد الموارد. يجب أن يشمل جزء رئيسي من جهودنا في المستقبل الدعم للخطط الوطنية لتحقيق الغايات بشأن التنوع البيولوجي، لكفالة الملكية الوطنية بدعم من الموارد والتكنولوجيا الممكن التنبؤ بها والإضافية والكافية. هذه العناصر الثلاثة – بروتوكول الحصول على المنافع وتقاسمها، والخطة الاستراتيجية، والاستراتيجية الجديدة لحشد الموارد – جزء من مجموعة تدابير لا تقبل التجزئة للاجتماع العاشر للمؤتمر. وينبغي النظر فيها ومناقشتها والاتفاق عليها عن طريق المفاوضات بالاهتمام والإلحاح اللذين تستحقهما المسألة.

وإذا وُجد سبب واحد لمناقشة مسألة التنوع البيولوجي على مستوى رفيع، كما نفعل هنا اليوم، فينبغي أن يكون ذلك السبب إنقاذ روح مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي أدى إلى نتائج هامة جدا، مثل اعتماد اتفاقية التنوع البيولوجي. وأدعو الجميع إلى تجديد نفس ذلك الشعور بالالتزام والإرادة السياسية والمسؤولية الأخلاقية – الأدبية لرفاه الأجيال الحالية والمستقبلية.

ونحن بحاجة إلى التوصل إلى اتفاقية في ناغويا. والخبر الوارد من مونتريال دليل على أن التوصل إلى اتفاقية بعيد المنال. وبعض البلدان ليست ملتزمة التزاما كاملا باتفاق على الحصول على المنافع وتقاسمها. وفي هذا الاجتماع الرفيع المستوى سينبغي لنا أن نرفع مستوى الاهتمام بالتنوع البيولوجي وأن نستقطب الإرادة السياسية ونكفل مشاركة جميع البلدان دعما لهذه الدعوة إلى العمل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد نوربيرت رويتغين، الوزير الاتحادي للبيئة والمحافظة على الطبيعة والسلامة النووية في ألمانيا.

السيد رويتغين (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): في هذه السنة الدولية للتنوع البيولوجي يستمر فقدان الأنواع والموائل بسرعة مثيرة. وثانية بعد ثانية، ودقيقة بعد دقيقة ندمر الأسس الطبيعية لحياتنا. فخلال وقت خطابي وحده، ستكون ما تساوي مساحتها ١٧٠ ملعبا لكرة القدم قد أزيلت أحراشها. وأكثر من ٩٠٠ طن من السمك سيكون قد أُخذ من محيطات العالم. ومن الممكن أن نوعا إضافيا من الأنواع قد تلاشى إلى الأبد من كوكبنا.

ونحن ندع ذلك يحدث. وندع ذلك يحدث على الرغم من أننا نعطي قيمة لهذه النباتات والحيوانات باعتبارها جزءا من عالمنا، وعلى الرغم من أننا نعرف أن التنوع البيولوجي حيوي لتغذية البشر. والتنوع البيولوجي أساس بقائنا. فكل يوم، وبدون تردد، نستخدم خدمات كثيرة تقدمها الطبيعة وبالتالي التنوع البيولوجي – الهواء النقي والمياه النظيفة والتربة الخصبة وحشرات التلقيح وحماية السواحل الطبيعية وخزن ثاني أكسيد الكربون في الأحراش والأراضي الرطبة والتربة والبحار. إن المحافظة على التنوع البيولوجي ليست ترفا؛ إنها تأمين ضروري واستثمار في مستقبلنا وحياتنا.

إن المحافظة على التنوع البيولوجي لا تحظى بعد بالاهتمام بالقدر الذي تحظى به مسألة تغير المناخ، ولكن الاهتمام شرط مسبق للعمل السياسي. وتتطلب

المحافظة على التنوع البيولوجي على النطاق العالمي العمل الملتزم على الأمد الطويل. وتتطلب التعاون فيما بين أفراد المجتمع الدولي.

فلنرسل في الاجتماع الرفيع المستوى اليوم إشارة لنبرم ميثاقا عالميا للتنوع البيولوجي.

فلنفعل ذلك بالإقرار بقيمة التنوع البيولوجي للكائن البشري وللاقتصاد العالمي وبإدماجه في السياسات والصكوك والمحاسبة الاقتصادية؛ وبالحد الواسع النطاق من بصمتنا الإيكولوجية وإعادة هيكلة إنتاجنا وتجارتنا واستهلاكنا؛ وبالاستخدام الأكبر للتنوع البيولوجي بوصفه أساسا للابتكارات المستدامة، وكفالة التقاسم المتكافئ للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية؛ وبتعزيز الشبكة الدولية للمناطق المحمية، ولا سيما المناطق في البحار، لإعطاء الطبيعة حيزا للتراجع؛ وبتحسين معرفة التنوع البيولوجي وإتاحتها لصانعي القرار السياسي على شكل مناسب؛ وأخيرا وليس آخرا، بتعزيز الأسس المالية للتصدي لهذه التحديات على المستويين الوطني والدولي.

وفي إطار رئاستنا للاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، سعينا معا مع جميع شركائنا إلى تعزيز العملية بصورة فعالة. ومؤخرا في اجتماع غير مسبوق في جنيف مع الرئاسات السابقة والمقبلة لمؤتمر الأطراف، اعتمدنا دعوة إلى العمل موجهة إلى المشاركين هنا اليوم. فلنضع بروح تلك الدعوة إلى العمل الأسس هنا في نيويورك، وفي الاجتماع العاشر القادم لمؤتمر الأطراف، لإيقاف فقدان التنوع البيولوجي في العقد القادم. ولنتبع مسار التنوع البيولوجي – وهو مسار تحفه خطوط الغابات والمحيطات وأشكال الحياة الأكثر تنوعا ونبضا بالحياة التي يهبها لنا كوكبنا لنتمتع بها ولبقاء أطفالنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيجي ميهارا، وزير خارجية اليابان.

السيد ميهارا (اليابان) (تكلم باليابانية؛ قدم الوفد الترجمة الشفوية بالإنكليزية): بمناسبة هذا الاجتماع الهام اليوم، أعرب عن تقديري القلبي لكم، سيدي، على قيادتكم.

في الوقت الحاضر، تنقرض أنواع بيولوجية كثيرة على الأرض، أسهمت في استدامة الحياة طوال ما ينيف عن أربعة بلايين سنة، ويُفقد التنوع البيولوجي بمعدل غير مسبوق. وحاليا، تتلاشى رقعات من الأحراش تعادل ثلث مساحة اليابان من الأرض كل سنة. وإذا استمر تدمير النظام الإيكولوجي على هذه الوتيرة، يمكن للبشرية أن تفقد في المستقبل القريب معظم عطاء الطبيعة إلى الأبد. وإذا حدث ذلك، فلن نتمكن من توريث بركات الطبيعة للأجيال القادمة. ونظرا إلى أن هذه السنة تصادف السنة الدولية للتنوع البيولوجي، ينبغي لنا أن نفهم أن فقدان التنوع البيولوجي لم يسببه سوى الأنشطة البشرية. ونحن بحاجة الآن إلى أن نعي بأنه يجب علينا أن نتخذ إجراءات جديدة وأن نغير سلوكنا من أجل إيقاف هذا الفقدان.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، ستستضيف اليابان الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في مدينة ناغويا، مقاطعة آيتشي، وسيرمي إلى تحقيق اتفاق عالمي على القيام بإجراءات جديدة. وأحد الأهداف الرئيسية للمؤتمر هو تحديد غايات عالمية لسنة ٢٠٢٠ و ٢٠٥٠ بوصفها مبادئ توجيهية لصياغة استراتيجيات وطنية. ومن المهم أن نرسم صورة واضحة للإجراء المتضافر الذي سيتخذ خلال السنوات العشر التالية حتى يمكن للأجيال القادمة أن تتمتع ببركات الطبيعة.

وفي الاجتماع العاشر للمؤتمر، سنجري المفاوضات أيضا بغية التوصل إلى اتفاق بشأن نظام دولي جديد في مجال

الحصول على المنافع وتقاسمها فيما يتعلق بالموارد الجينية، وأيضا بشأن الأحكام الدولية فيما يتعلق بالكائنات الحية المحورة. إن المفاوضات بشأن الحصول على المنافع وتقاسمها يمكنها على نحو خاص أن تتأثر بالمصالح المختلفة للمستخدمين والموردين للموارد الجينية. ولكن، إذا أمكن للأطراف أن تتفق على نظام جديد، يمكن أن يكون اتفاقا فريدا لتيسير تدفق الأموال للمحافظة على الموئل، وللإسهام بذلك في منفعة الكوكب برمته. وستبذل اليابان قصارى جهدها بوصفها رئيسة لكفالة التوصل إلى اتفاقات بشأن هذه المسائل في الاجتماع، ونطلب دعم جميع الأطراف المعنية.

وستسهم اليابان في الجهود العالمية، عاملة على تحقيق مبادرتها المبتكرة الخاصة بها. أولا، تقترح اليابان اتخاذ قرار بشأن عقد للأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي في دورة الجمعية العامة هذه. وسيدعو القرار إلى تعزيز الإجراءات المتضافرة خلال السنوات العشر القادمة، ليس في إطار الاتفاقية فحسب، ولكن في إطار منظومة الأمم المتحدة برمتها. وستسعى اليابان أيضا في هذه الدورة لاتخاذ قرار بشأن المنهاج الحكومي الدولي للتعاون السياساتي والعلمي في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي. ومن المتوقع أن يشكل المنهاج، لدى وضعه، أساسا علميا لسياسات المحافظة على التنوع البيولوجي، وأن يؤدي إلى فهم أوسع لأهمية تلك السياسات.

وستقود اليابان أيضا جهودا دولية تعزيزا للمحافظة على البيئة الطبيعية ولاستخدامها المستدام في مناطق أنشأتها نشاطات بشرية مثل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك. وستقترح اليابان هذا النهج الذي ندعوه مبادرة ساتوياما في الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، بغية تمكين التجارب والممارسات التي نشأت في مناطق مختلفة من العالم من أن يجري تقاسمها دوليا. وستستخدم اليابان استخداما طيبا خبرتها وتجاربها دعما لبلدان أخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، تعتزم اليابان اقتراح اتخاذ تدابير المساعدة دعما للبلدان النامية في الصياغة والتنفيذ الثابتين للاستراتيجيات الوطنية إذا تمت الموافقة على غاية عالمية مشتركة في اجتماع المؤتمر. وبالتشاور مع بلدان أخرى، ستنظر اليابان في اتخاذ تدابير مناسبة تستخدم معرفتها وتكنولوجياتها.

وتعطي اليابان منذ وقت طويل قيمة للحياة بانسجام مع الطبيعة عن طريق الاستخدام الحاذق لهبات الطبيعة الوافرة في حياتنا وأنشطتنا اليومية. ونظرا إلى أن الأرض والبشرية في أزمة بسبب فقدان التنوع البيولوجي، نُستحَثّ على التصدي للسبب الجذري بجعل أساليب حياتنا وسلوكنا أكثر انسجاما مع الطبيعة. وبالاستفادة من تجاربنا في التعايش مع الطبيعة، تلتزم اليابان بأن تكون في طليعة العمل العالمي الذي سيبدأ في مؤتمر الأطراف في معاهدة التنوع البيولوجي. وأتطلع إلى رؤية الجميع حاضرين هنا مرة أخرى وإلى المشاركة في المناقشات معهم في ذلك الاجتماع، الذي سيُعقد حول موضوع ”الحياة في انسجام مع الطبيعة“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة خوسيه مانويل باروسو، رئيس المفوضية الأوروبية، الذي سيتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد باروسو (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني، باسم الاتحاد الأوروبي، أن أتكلم اليوم في هذا الاجتماع، وهو فرصة مهمة جدا وفريدة وموضع ترحيب للاحتفال بالسنة الدولية للتنوع البيولوجي. وربما يكون أيضا إحدى الفرص الأخيرة لتبادل الآراء قبل اجتماع ناغويا، الذي ستتخذ فيه قرارات مهمة لتحديد

مسار السياسات العالمية للتنوع البيولوجي ومسار العمل للعقد القادم.

إن تزامن اجتماعنا اليوم مع اجتماع قمة الأهداف الإنمائية للألفية له دلالة مهمة. إن التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي التي يقدمها تتداخل مع كثير من الأهداف الإنمائية للألفية، وليس واحدا فحسب. وقدرتنا على وضع نهاية للفقر والجوع وتحسين صحة الأم والطفل تتوقف على توافر المياه النقية والغذاء والدواء والمواد الخام التي توفرها الطبيعة في الأجل الطويل. ويوضح هذا النهج الكلي والشامل أيضا أن مبادرة الأهداف الإنمائية للألفية البالغ قيمتها بليون يورو التي أعلنتها هنا قبل يومين يمكن أن تفيد أيضا التنوع البيولوجي. ومن الواضح أيضا أننا لن نستطيع تخفيف حدة تغير المناخ أو التكيف مع آثاره أو منع التصحر وتدهور التربة، إذا لم نحم نظمنا الإيكولوجية وتنوعنا البيولوجي. ومع ذلك، ورغم هذا الترابط، فقد فشلنا جماعيا في بلوغ هدفنا المتعلق بالتنوع البيولوجي لعام ٢٠١٠. بل ما برحنا نفقد التنوع البيولوجي على نطاق العالم بمعدل غير مسبوق.

نحن نقف أمام مفترق طرق. إما أن نتخذ إجراءات متضافرة لوقف خسارة التنوع البيولوجي بأسرع ما يمكن، أو أن نعرض للخطر مستقبلنا ومستقبل أجيال لم تولد بعد. إن اجتماع ناغويا هو فرصتنا لتصحيح الحالة. إنه فرصتنا لاتخاذ قرارات من شأنها أن تعزز تنفيذ الأهداف الرئيسية الثلاثة للاتفاقية.

أولا، من المهم أن نعتمد خطة استراتيجية جديدة وفعالة تشجع على العمل الجماعي ويدعمها كل من يستخدمون التنوع البيولوجي ومن تؤثر أنشطتهم فيه. لا بد أن تكون هذه الخطة طموحة بما يكفي لإرغام كل الأطراف في الاتفاقية على زيادة التزامها والتصدي للعوامل الرئيسية لفقدان التنوع البيولوجي والحيلولة دون بلوغ النقاط الحرجة الإيكولوجية.

ثانيا، من المهم في نهاية المطاف أن نختتم المفاوضات بشأن البروتوكول المعني بالوصول إلى المنافع وتبادلها، على نحو ما تعهدنا به في عدة مناسبات. وينبغي أن يكفل البروتوكول الشفافية واليقين القانوني والقدرة على التنبؤ لمن يسعون إلى الحصول على الموارد الجينية فضلا عن التقاسم المنصف والعادل للمنافع الناشئة عنها. طمأنتني روح التعاون والشراكة التي ظهرت خلال المفاوضات في مونتريال في الأيام الأخيرة. بيد أنه لا يزال أمامنا عمل شاق إذا أردنا إيجاد حلول للمسائل التي لم تحل بعد. سيتطلب الاتفاق على بروتوكول مجد إبداء الالتزام السياسي الكامل لجميع الأطراف والاستعداد لقبول الحلول الوسطى.

ثالثا، من المهم أن نتفق على أفضل السبل لبناء القدرة وتعبئة الموارد – العلمية والتكنولوجية والبشرية والمالية – لتمكين جميع الأطراف من تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية. لقد التزم الاتحاد الأوروبي، كجزء من هدفه للتنوع البيولوجي لعام ٢٠٢٠، بزيادة مساهمته لتفادي فقدان التنوع البيولوجي على الصعيد العالمي. ومن عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٨، قدمنا ما يجاوز بليون دولار سنويا للتنوع البيولوجي العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مساهمة كبيرة في التغذية الأخيرة لمرفق البيئة العالمي، خصص منها ١,٢ بليون دولار للتنوع البيولوجي. ويمثل ذلك زيادة قدرها ٢٨ في المائة مقارنة بالتغذية السابقة.

بالطبع، هناك سبل أخرى بخلاف التمويل العام الجديد والإضافي لزيادة تعزيز تنفيذ التزاماتنا بموجب الاتفاقية. يتعين علينا أن نستكشف كل الخيارات، بما في ذلك الإصلاح وإلغاء وإعادة توجيه الإعانات الضارة بالتنوع

البيولوجي والتمويل الخاص مثل المدفوعات مقابل خدمات النظام الإيكولوجي والصكوك السوقية الأخرى. والاتحاد الأوروبي مستعد للعمل مع كل الأطراف لتحسين وكفالة الدعم المستدام في الأجل الطويل من أجل التنفيذ. لكننا نرى أيضا أن هذه المسؤولية يتعين أن تشاطرها كل الأطراف. في الواقع، هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود من جانبنا جميعا لكفالة إعطاء أهداف التنوع البيولوجي الأولوية الكافية في خطط وبرامج الحكومات.

إن الرسائل الواردة في الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن اقتصادات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي واضحة. ينبغي أن يكون تقييم التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي طبيعيا. فالاستثمار في التنوع البيولوجي ليس ترفا، إنه استثمار سليم يمكن أن يحقق منافع متعددة.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بالقول إن الاتحاد الأوروبي يرحب بالقرار الذي تم التوصل إليه في جمهورية كوريا في حزيران/يونيه الماضي بشأن الحاجة إلى إنشاء منبر حكومي دولي للسياسات والعلم في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي. ونتطلع إلى اتخاذ الجمعية العامة لقرار إيجابي قبل نهاية العام بشأن إنشاء هذا المنبر المهم في عام ٢٠١١.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.